



تأثير أسعار الطاقة على بعض من متغيرات القطاع النقدي في العراق

للمدة 2018-2020

The impact of energy prices on some of the cash sector variables in Iraq
for the period 2018-2020

أ.م.د. هاشم جبار الحسيني

زمن محمد عبد الحسين الرماحي*

Hashim.jabbar@uokerbala.edu.iq

as8568439@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء

College of Administration and Economics –University of Karbala

الملخص:

يعتبر العراق من أكثر بلدان العالم اعتمادا على مصادر الطاقة التقليدية وبالدرجة الأولى النفط الخام والغاز الطبيعي، ويشكل النفط الخام النسبة الأكبر من صادراته العراق الكلية، والتي تساهم بتكوين الموازنة العمومية للبلد، ويعرض هذا الاعتماد المفرط على النفط الخام إلى تقلبات في الإقتصاد الكلي، في حين تتعرض الموازنة العامة إلى جمود وتقييد مالي وأي فرصة لصنع سياسية معاكسة للدورة الإقتصادية في العراق، فغالبا ما تؤدي تقلبات اسعار الطاقة إلى حدوث إرباك وبطئ كبير في تنفيذ الخطط التنموية المستدامة وإنكماش النشاط الإقتصادي بصورة عامة، بسبب الاعتماد الكبير في تحصيل النفقات العامة على الإيرادات المتحققة من عوائد الطاقة وهي المحرك الأساس للعجلة الإقتصادية في العراق، لذا فإن إنخفاض الأسعار ولمدة طويلة يعد مؤشرا سلبيا للبلدان المنتجة والمصدرة لمصادر الطاقة التقليدية والتي لم تطور أو تنوع مصادر أخرى تغنيها عن إنخفاض الأسعار في سوق الطاقة العالمية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الغاز المسال ومكثفات الغاز، متغيرات القطاع النقدي العراقي.

Abstract:

Iraq is considered one of the most countries in the world depending on traditional energy sources in the first place, crude oil and natural gas, and crude oil is the largest percentage of its total exports of Iraq, which contributes to the formation of the country's public budget, and this excessive dependence on crude oil is presented to fluctuations in the macroeconomic, while The general budget is exposed to stagnation, financial restriction, and any opportunity to make an opposite policy for

* بحث مستل من رسالة ماجستير



the economic cycle in Iraq, as energy fluctuations often lead to confusion and great slowdown in implementing sustainable development plans and the contraction of economic activity in general, due to the great dependence in collecting public expenditures on the revenues achieved from Energy revenues, which is the main engine of the economic wheel in Iraq, so the decline in prices for a long time is a negative indication of the producing countries and exporting traditional energy sources, which has not developed or diversity of other sources that it sings from low prices in the global energy market.

Keywords: oil prices, liquefied gas and gas condensate, and Iraqi monetary sector variables.

المقدمة:

تلعب مصادر الطاقة التقليدية دوراً مهماً في تحفيز نمو النشاط الوطني للبلدان المنتجة لمصادر الطاقة التقليدية، بالخصوص النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث يعتبران المصدران الرئيسيان في عمليات الإنتاج حول العالم، لذا فإن تقلبات الأسعار لها دواعي وتأثيرات واضحة على الاقتصاد الكلي بالنسبة للبلدان التي تعتمد على العوائد المتحققة من تصدير الطاقة الأولية، حيث تؤثر أسعار الطاقة على جميع مؤشرات ومتغيرات الإقتصاديات العالمية، فإن الإرتفاع بأسعار الطاقة يؤدي إلى نمو صادرات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وبالتالي زيادة في عمليات الإنفاق والتشغيل العام، والعكس صحيح في حالة انخفاض الأسعار وتعرضها إلى تقلبات سعرية في الأسواق العالمية، وعلى المستوى المصرفي والنقدي فإن أول الحالات التي ستظهر نتيجة انخفاض أسعار الطاقة هو تدهور شركات الأسهم العراقية وإنخفاض في السيولة والربحية والإيداع والائتمان المصرفي، وبالتالي حدوث بطئ أو تراخي في تنشيط الحركة الإستثمارية الإقتصادية، نظراً لإعتماد البلدان التي تصدر النفط والغاز على عوائد هذه الصادرات، لذا فإن الإرتباط والأثر بين أسعار النفط والغاز والقطاع النقدي والمصرفي هو مصدر قلق رئيسي لمخططي و واضعي السياسات الإقتصادية للعراق، وهنا ما يحاول الباحث إيجاد معالجات وأجوبة حول مجموعة من التساؤلات الرئيسية، منها، ماهو حجم علاقة الإرتباط والأثر بين أسعار الطاقة ومتغيرات القطاع النقدي العراقي؟ وما هي أبرز المتغيرات في القطاع النقدي التي تتأثر بتذبذب وتقلب أسعار الطاقة؟



المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: منهجية البحث

حيث تشمل المنهجية كل من مشكلة البحث والتعرف عليها، وفرضية البحث الرئيسية، بالإضافة إلى أهمية، والهدف من البحث والحدود المكانية والزمانية للبحث، وأساليب البحث الإحصائية، وأخيراً أدوات جمع المعلومات.

1- مشكلة البحث:

إن التقلبات المستمرة في أسعار الطاقة بالسوق العالمية تؤثر وبشكل كبير على عوائد العراق المالية والمتحققة من عمليات التصدير، وبالتالي التأثير على الأداء الاقتصادي بصورة عامة، حيث تؤدي هذه التغيرات والتقلبات الخارجية بأسعار الطاقة إلى حدوث خلل وعدم توازن وإستقرار في متغيرات القطاع النقدي في العراق، والتي تتمثل بمتغيرات البنك المركزي والمصارف التجارية وأسواق المال، لذلك يحاول الباحث في إيجاد أثر تغير أسعار الطاقة على متغيرات القطاع النقدي في العراق وحسب الفترة الممتدة من 2018/1/1 لغاية 2020/12/31.

2- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين اسعار الطاقة ومؤشرات القطاع النقدي.

H_1 : توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين اسعار الطاقة ومؤشرات القطاع النقدي.

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات خاصة بعلاقة الارتباط والأثر للمتغيرات وهي:

أ. فرضية إختبار أسعار الطاقة مع عرض النقد بالمعنى الواسع

ب. فرضية إختبار أسعار الطاقة مع ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية

ت. فرضية إختبار أسعار الطاقة مع إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية

3- أهمية البحث:

تعود أهمية البحث لمعرفة علاقة الأثر والارتباط بين أسعار الطاقة ومؤشرات القطاع النقدي في العراق للمدة 31/12/2020 لغاية 1/1/2018، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الإحصائية منها البرنامج الإحصائي SPSS، وexcel بالإضافة إلى تحليل نتيجة العلاقة القياسية التي ظهرت في التحليل الإحصائي.

4- الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى تبيان كيفية اثر تقلبات أسعار الطاقة على مؤشرات القطاع النقدي ومعرفة العلاقة الديناميكية بينهما، بالإضافة الى معرفة إمكانية عمل مؤشرات القطاع النقدي وارتباطها بأسعار الطاقة في العراق.

5- حدود البحث:

أ. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للجانب العملي على بيانات الطاقة المتمثلة ببيانات اسعار النفط و الغاز الشهرية ل 36 شهراً للمدة 31/12/2020-1/1/2018.

ب. الحدود المكانية: تمثل الحدود المكانية للبحث بإختيار العراق كدراسة تحليلية وقياسية.



6-أساليب البحث الإحصائية:

اعتمد الباحث على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، فضلاً عن للاستعانة برسم الأشكال البيانية بوساطة برنامج Microsoft Excel ، للعلاقة بين أسعار الطاقة ومتغيرات القطاع النقدي.

7-ادوات جمع المعلومات:

أ. -الجانب النظري: اعتمد الباحث في تأطير الجانب الفكري على مجموعة من المصادر المتاحة وذات صلة بموضوع الدراسة والمتمثلة بالكتب والرسائل و لاطاريح والبحوث العربية والأجنبية، كذلك بالاعتماد على مصادر الشبكة المعلوماتية (الإنترنت).

ب. الجانب العملي: جمع الباحث البيانات من النشرات التي حصل عليها من شركة سومو العراقية لتسويق النفط الخام ومنتجاته، وكذلك تقارير اوبك الشهرية حيث حصل الباحث على بيانات بيانات شهرية لاسعار الغاز الطبيعي و النفط الخام من 1/1/2018 ولغاية 31/12/2020 وكذلك بيانات مؤشرات القطاع النقدي من موقع البنك المركزي العراقي.

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

أولاً: مفهوم الطاقة وأهميتها الاقتصادية

تُعرَّف الطَّاقة (Energy) على إنها خاصية للمادة التي يمكن تحويلها إلى شغل أو حرارة أو إشعاع، وأن كمية الطاقة المتوفرة في الكون ثابتة، لا يمكن إنشاؤها أو تدميرها، إنها يتحول فقط من شكل إلى آخر (Mort, 1996: 8)، اقتصادياً، فإن الطاقة تعرف على إنها مجموعة السلع والموارد المتعلقة بالطاقة، والتي تحتوي على كميات كبيرة من مصادر الطاقة، مثل النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم وغيرها من سلع الطاقة التي توفر تسهيلات كبيرة للأنشطة البشرية. (Bhattacharyya, 2011: 2).

وتعمل الطاقة على تعزيز القطاعات الاقتصادية وتنشيطها، حيث تعتبر المورد الأول والأهم للإنتاج والاستهلاك، ومع وجود تغيرات وابتكارات كثيرة في مجال الطاقة ومصادرها فإن هذه التغيرات من الممكن ان تكون بصورة سريعة ومفاجئة تؤدي الى وصول الطلب الى ذروته، أو هبوط مستويات بعض المصادر التقليدية. Team, (2012: 389).

ثانياً: مصادر الطاقة وتصنيفاتها

يتم تصنيف مصادر الطاقة ذات الاهمية المباشرة الى: (Singh, 2015: 16)

- 1-مصادر الطاقة الأولية: وهي المشتقة مباشرة من الاحتياطي الطبيعي او الوجود الطبيعي، ومن الأمثلة على ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، الوقود الكيميائي، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الكهرومائية النووية.
- 2- مصادر الطاقة الثانوية: هي أشكال قابلة للاستخدام من الطاقة المتولدة والفعالة من حيث التكلفة، وذات كفاءة عالية من حيث الاداء وغير مضر للبيئة عن طريق محطات مناسبة لتحويل الطاقة الأولية، ومن الأمثلة على ذلك الطاقة الكهربائية، والطاقة البخارية، وطاقة الماء الساخن، وطاقة الهيدروجين. (Singh, 2015: 16) ، حيث تتمتع مصادر الطاقة التقليدية بميزة كونها ناضبة، فتكون قابلة للاستنفاد وتستهلك بوتيرة اسرع من ان تنتجها وتستكملها الطبيعة فهي متوفرة في الارض بكميات محدودة وغير قابلة للتجديد، كما انها تسبب في



تلوث البيئة مثل الوقود الاحفوري المتمثل بالفحم والنفط والغاز الطبيعي والطاقة النووية. (كاسيدي وغروسمان، 372011)

ثالثاً: مفهوم سعر النفط وآلية تسعيره في الأسواق العالمية

يعرف سعر النفط على إنه القيمة النقدية أو الصورية للبرميل الواحد بالقياس الأمريكي والذي يتكون من (42) غالون والمعبّر عنه بالعملة الأمريكية الرسمية (الدولار)، وبالرغم من المباحثات والإجراءات والدراسات العلمية لإيجاد وحدة نقدية بديلة عن الدولار الأمريكي وسلة العملات الرئيسية إلا إنها بقيت مرتبطة بالدولار الأمريكي (الهيئي، 1172000). وتفسر أسعار النفط بصورة مختلفة من شخص لآخر أو حسب المؤسسات التي تهتم بأسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى إختلاف مفهوم التسعير من دولة منتجة مصدرة للنفط إلى مستوردة للنفط، وغالباً ما يتم النظر والإهتمام حول سعر الإستيراد بالنسبة لكل البلدان المنتجة والمستوردة (Mabro, 1984: 2)

أ- آلية تسعير النفط الخام

الأسواق الدولية الرئيسية لتداول النفط والمنتجات النفطية المادية والمالية هي بورصة نيويورك التجارية، وبورصة إنتركونتيننتال، وكلا التبادلين يتداولان في العقود الفورية للتسليم الفوري والعقود الآجلة للتسليم في وقت لاحق، وهذا ما يوفر فرصة للتحوط والمضاربة واكتشاف الأسعار، لذا ونظر للعديد الكبير من الخامات وصعوبة متابعتها جميعاً يتم استخدام انواع معيارية محددة على نطاق واسع لعملية التسعير وهذه الخامات هي:

- **خام غرب تكساس الوسيط WTI:** ويمثل المعيار الرئيسي والذي يستخدم لتسعير النفط الخام المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية والمصدر اليها كذلك، حيث يتم تداوله في بورصة نايمكس وهي شركة مملوكة لمجموعة بورصة شيكاغو للسلع. (the Global Oil & Gas Team, 2013: 129)
- **خام برنت Brent:** ويستخدم خام برنت القياسي لتسعير ما يقارب الخمسين مليون برميل، حيث يتم شراؤه من بعض الدول الأوروبية والأفريقية، وبدأ هذا الخام في الظهور منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي في بحر الشمال في الجانب البريطاني بدلاً من خام فورتيز الذي كان مرجعاً حينها للتسعير. (صدام و محمود، 2017 : 214)
- **نفطي دبي وعمان:** هو المسؤول عن تسعير ملايين براميل النفط يومياً من نفط الشرق الأوسط الى الأسواق الآسيوية حتى صار يعرف سوق دبي بـ برنت الشرق وتتخذ حاليا الدول المصدرة الرئيسية في الشرق الأوسط (السعودية والعراق والكويت وإيران) متوسط سعر نفطي دبي وعمان كسعر إشارة لتسعير نفوطها المصدرة للأسواق الآسيوية. (رجب، 2012: 54)
- **خامات سلة أوبك:** وهو مزيج خام من انتاج اعضاء منظمة أوبك الخاصة بالدول المنتجة والمصدرة للنفط، وقد حدد هذا السعر عام 1987 من دول الانتاج (الجزائر، اندونيسيا، نيجيريا، السعودية، الامارات، العراق وفنزويلا والكويت وقطر) (أصالح و انور، 2014 : 127)

ب- آلية تسعير الغاز الطبيعي

وعادة ما يعتبر سعر الغاز الطبيعي مؤشراً على أسعار النفط الخام الدولية، لكونهما مصدرين طاقة قابليين للاستبدال، ولا ينبغي ان تنحرف الأسعار عن الاساسيات والسياقات المعتبرة، مع ذلك تشهد بعض الأسواق العالمية للغاز انحرافات شبة مستمرة، فعلى سبيل المثال، سعر الغاز في الولايات المتحدة أقل باستمرار مما هو



عليه في الأسواق الآسيوية والأوروبية، وقد وجد ان بعض الصدمات والعوامل الخارجية ممكن ان تؤدي الى ذبذبات في الأسعار، مثل احوال الطقس والمخزون والامداد والعلاقات السياسية بين البلدان. (Zhang,2015;1)

ومن المعروف انه لا توجد طريقة واحدة لتسعير الغاز الطبيعي، حيث لا توجد سوق واحدة لتجارة الغاز بل توجد عدة أسواق وفي مناطق مختلفة من العالم، وبحسب البلد والموقع، ففي اليابان مثلاً يباع الغاز بنحو 17 دولار للمليون وحدة حرارية، وهي وحدة قياس بريطانية تقاس فيها كمية الغاز المباعة، وغالباً ما يرتبط سعر الغاز بأسعار النفط العالمية وتقلباتها، فمثلاً كل برميل نفط يحتوي على 5.8 مليون وحدة حرارية، فإذا كان سعر البرميل 100 دولار يكون بذلك سعر المليون وحدة حرارية بحوالي 17 دولار. (<https://www.alarabiya.net>)

رابعاً: قطاع الطاقة العراقي

لقطاع الطاقة في العراق عدة تحولات وتغيرات مستمرة منها في مجال البحث والتقيب والتطوير، او على صعيد القدرات الفنية والتغيرات الإدارية ومستويات الخبرة، وسنحاول أن نوضح إمكانيات العراق من موارد الطاقة بالخصوص النفطية والغازية منها وكما يأتي:

أ- الطاقة الإحتياطية للنفط والغاز العراقي

يتمتع العراق بإمكانيات هيدروكربونية تجعله من اكثر البلدان الواعدة نفطياً في مجال إنتاج وتصدير النفط الخام، بوجود 514 تركيبا جيولوجياً، ممها 239 تركيباً اعتبرت ذات إحتياطي نفطي مؤكد والتي تقدر بحوالي 300 مليار برميل بذلك يمكن ان يحتل العراق المرتبة الاولى عالمياً باكثر احتياطي نفطي مؤكداً، حيث تتوزع الإحتياطيات المؤكدة في العراق على 73 حقلاً موزعة في شمال وجنوب البلاد باكثر صورة، وتوجد في الجنوب خمس حقول تعد فوق العملاقة تشكل 60% من إجمالي الإحتياطيات المؤكدة في العراق وهي قل غرب القرنة بإحتياطي يقدر بـ 43 مليار برميل ، والرميلة بـ 17 مليار برميل، وحقل مجنون بـ 12 مليار برميل، والزبير بـ 8 مليار برميل واخيراً نهر عمر بـ 6 مليار برميل (عبد العالي و ضويغ ، 2017، 4).

ب- الطاقة الإنتاجية للنفط الخام والغاز الطبيعي

للإنتاج 73 حقلاً نفطياً، وتتراوح عدد الآبار المنتجة بين 1500 إلى 1700 بئراً نفطياً منتجا، موزعة بين الشمال والوسط والجنوب، ومن المحتمل ان تصل هذه الآبار إلى 100 ألف بئر بعد عمليات البحث والتقيب، وتعتبر محافظتا البصرة وميسان الواقعتا جنوب العراق، عصب الإنتاج والإحتياطي النفطي في العراق، حيث تصل نسبتهما إلى 75% من إحتياطي النفط العراقي المؤكد. (نافل ،2014: 171)، ويوضح الجدول التالي أهم الحقول النفطية في العراق مع إحتياطياتها المؤكدة.



جدول (1) اهم الحقول النفطية في العراق

اسم الحقل	سنة الإكتشاف	بداية الإنتاج	الإحتياطي المؤكد	موقع الحقل
الأحذب	1979	2011	مليار برميل	شرق واسط
بدره	1979	2013	3 مليار برميل	شرق واسط
كركوك	1927	1934	8.7 مليار برميل	شمال كركوك
مجنون	1975	--	13 مليار برميل	جنوب شرق البصرة
الرميلة	1953	--	17.7 مليار برميل	جنوب البصرة
شرق بغداد	1979	1980	8 مليار برميل	شرق بغداد
نهر عمر	1948	--	6.5 مليار برميل	جنوب البصرة
نجمة	1934	--	807 مليون برميل	شمال نينوى
حقل القرنة (1)	1973	--	8.7 مليار برميل	جنوب شرق البصرة
حقل القرنة (2)	1973	2013	13 مليار برميل	جنوب شرق البصرة
الكيارة	1927	--	800 مليون برميل	جنوب شرق الموصل
الزبير	1949	--	4 مليار برميل	جنوب البصرة
الناصرية	--	2009	4.4 مليار برميل	بغداد
باي حسن	--	--	2.4 مليار برميل	شمال كركوك
الحقول الشرقية	1979	--	--	شمال شرق ديالى
الفرات الأوسط	1981	--	600 مليار برميل	وسط كربلاء
ميسان	--	--	2.5 مليار برميل	جنوب شرق ميسان
الغراف	--	--	مليار برميل	ذي قار
الحلفايا	1976	---	4.1 مليار برميل	جنوب شرق ميسان

المصدر: المشهداني، بان علي. (2017). دور السياسة الإنتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 14(38): 117.

ج- القدرة التصديرية للنفط والغاز: في الوقت الحالي فإن للعراق قدرة تصديرية تصل الى 2.5 مليون برميل يوميا، تصدر منها عن طريق الخليج 2 مليون برميل يوميا، و 0.5 عن طريق تركيا، وفي أواخر عام 2004 تم تصدير حوالي 40% من النفط الى اسيا، و30% الى امريكا الشمالية، و25% الى اوروبا، وتعد هذه المناطق من أكثر مناطق العالم إستهلاكا للنفط ومشتقاته، وإذا ما توفرت الظروف المثالية وتحسن الإستقرار السياسي والاقتصادي فإن للعراق قدرة كبيرة على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي عبر منافذ الجنوب والشمال التي يمتلكها العراق، فالقدرة النقلية والتحميلية تقدر ب6 مليون برميل يوميا، و2.8 تتم عن طريق الخليج العربي، و1.65 عن طريق السعودية، و1.6 عن طريق تركيا، أما عن طريق سوريا والاردن، فتقدر الطاقة التصديرية ب300 ألف برميل يوميا. (البطاط، 2010: 562).

د- القدرة التكريرية: تعاني أغلب مصافي العراق من نقص كبير في طاقة العمليات التحويلية، بإستثناء مصفى صلاح الدين، وقد ارتفعت الطاقة التكريرية في العراق بعد عام 2003 إلى أكثر من 900 ألف برميل يوميا، إلا



ان حصة العراق النسبية في إجمالي طاقة التكرير لدى اوبك لا تزال منخفضة حيث ارتفعت من 6.6% عام 2033 الى 7.1% عام 2015، وقد حقق الانتاج الاجمالي للمشتقات النفطية تراجعاً ملحوظاً بسبب عمليات التخريب وعدم الاستقرار الامني الذي يشهده العراق، فعلى سبيل المثال قد انخفض انتاج الكازولين (البنزين) من 85 الف برميل يومياً عام 2003 الى 43 الف برميل يومياً عام 2015، بالإضافة الى الانخفاض الكبير في النفط الابيض ووقود الطائرات وزيت الغازوالديزل

(Jawda & Jaafar, 2018:26)

خامساً: النظام النقدي

أولاً: مفاهيم أساسية للنظام النقدي

يعرف النظام النقدي على انه مجموعة من العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة في نطاق مكاني محدد، وفي النظم الحديثة تكون للنقود عدة إصدارات منها الورقية وهي شائعة الاستخدام والمعدنية و ودائع البنوك التجارية، وتحفظ الحكومة الفيدرالية في مؤسساتها و تنظيماتها بالودائع الجارية للجمهور (ابراهيم & فاضل، 2011: 16)

ثانياً: مؤسسات النظام النقدي

إذا يفهم من أعلاه إن النظام النقدي هو مجموعة من المؤسسات والسياسات والأطر القانونية التي بموجبها تخلق الحكومات المحلية (النقود)، حيث تشمل هذه المؤسسات البنوك المركزية وأسواق المال والمصارف، وستتناول كلا من هذه المؤسسات على حدة وكما يلي:

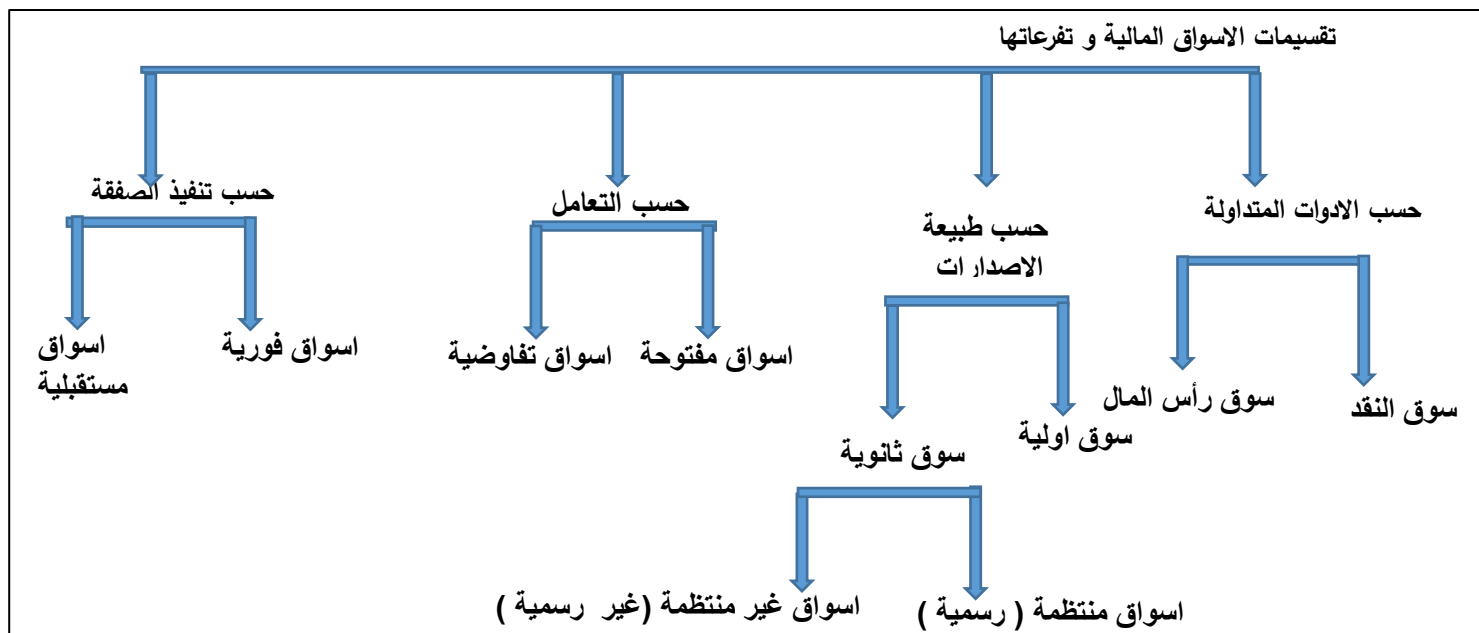
1- **البنوك المركزية:** تنوعت واختلفت مفاهيم وتعريف البنك المركزي، لإختلاف المفهوم حول الأهمية والوظيفة التي يقوم بها البنك المركزي وحسب المكان والفترة الزمنية، فتعرف على إنها المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي للدولة وعن إدارة السياسة النقدية والائتمانية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي (مطاي، 2009: 4) وأهو مؤسسة حكومية مخولة بموجب قوانين دستورية نافذة، عن إدارة أموال الدولة والائتمان وتنظيم عمليات السياسة النقدية في الاقتصاد ككل (Mishkin, 2004:311)

2- أسواق المال

يمكن أن تعرف الأسواق المالية على انها الهيكل الذي من خلاله تدفق الأموال (Saunders et al, 2012: 3) أو هو السوق الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بالمشتريين من هذه الأوراق بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق فيها هذا الجمع، أي إن السوق المالي يجمع عامل الطلب والعرض والوسيلة المناسبة التي يتحدد من خلالها سعر الورقة المالية (عبد الحق و محمد، 2017: 7) وتنقسم الأسواق المالية على أساس بعدين رئيسيين، البعد الأول حسب الأدوات المتداولة فيه، أما البعد الثاني على اساس طبيعة الإصدارات في السوق وهي السوق الأولية والثانوية ورغم القسيمة العديدة للأسواق المالية الا ان التصنيفات الأكثر شيوعاً هي حسب الأدوات المالية المتداولة وحسب طبيعة الإصدار (حسن، 1993: 40) ويوضح الشكل (3) تقسيمات الاسواق المالية وتفرعاتها وحسب الادوات المتداولة وطبيعة الاصدارات.. الخ



(3) تقسيمات الاسواق المالية



المصدر: من إعداد الباحث

وعادة ما يتم تداول الأوراق المالية في أسواق النقد على نطاق أوسع من الأوراق المالية طويلة الأجل ، وبالتالي تميل إلى أن تكون أكثر سيولة، بالإضافة إلى ذلك، فإن أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل لها تقلبات أقل في الأسعار من الأوراق المالية طويلة الأجل، مما يجعلها استثمارات أكثر أماناً، نتيجة لذلك، تستخدم الشركات والبنوك بنشاط سوق النقد لكسب الفائدة على الأموال الفائضة التي يتوقعون وجودها بشكل مؤقت فقط. (Mishkin et al, 2013: 27) ،

3- المصارف التجارية

تعرف المصارف على إنها مؤسسة مالية مسموح بها من قبل سلطة الدولة، لها عدة وظائف منها قبول الودائع وتوسيع القروض التجارية والتجزئة، وتنفيذ وظائف متوسطة وطويلة المدى، وتتخصص المصارف التجارية في المقام الأول في الأشكال التقليدية للإقراض التجاري وإيداعها، في حين أن المصارف الاستثمارية وشركات الأوراق المالية تنشط في تمويل الشركات والأمن على الأوراق المالية والتداول، وتشارك المصارف العالمية ومجموعات السلامة الثانوية في مجموعة أوسع من الأنشطة، بما في ذلك الخدمات المصرفية التقليدية والأوراق المالية الاشتراكية وإدارة الاستثمار والتأمين والتجارة، تقوم السلطات التنظيمية عموماً بمراقبة أنشطة البنوك لضمان حماية الزبائن وخاصة المودعين الصغار (Erik Banks, 2004: 29)

ثالثاً: القطاع النقدي في العراق

1- طبيعية العلاقة بين أسعار الطاقة ومؤشرات القطاع النقدي

تعتبر التقلبات في أسعار النفط مهمة بشكل أساسي للاقتصادات القائمة على النفط ، ولا سيما منتجي النفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي والتي تنتج أكثر من 80 في المائة من إجمالي إيراداتها المالية من النفط، وقد



ناقش عدد كبير من الدراسات تأثير صدمات أسعار النفط الخام على مجموعة واسعة من المتغيرات بما في ذلك أنشطة الاقتصاد الكلي، وأسواق الأوراق المالية الإجمالية ومؤخراً أسهم القطاعات الفردية، وقد ركزت العديد من الدراسات على متغيرات الاقتصاد الكلي كما أن الارتباط بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي أمر معترف وواضح بدرجة كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة، وركزت دراسات أخرى على تأثير أسعار النفط الخام على أسواق الأسهم في مجموعة واسعة من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وقد اشارت النتائج التجريبية لمثل هذه الدراسات المعقدة ومتعددة الأوجه، أن العلاقة بين النفط والاصل النقدي مرتبطة بشكل إيجابي بالاقتصاديات المصدرة للنفط وسلبية في الاقتصادات الصناعية (Alqahtani, Samargandi & Kutan, 2020: 1)، أن انعكاس تقلبات أسعار النفط السلبية على مؤشرات النشاط المصرفي وأداء القطاع المصرفي بصورة عامة، له العديد من الأوجه الاقتصادية والنواحي التي تتداخل بصورة كبيرة من بعضها البعض، منها انخفاض مستوى نمو تدفق الودائع المصرفية، ومستوى القرض والتمويل، وارتفاع حجم القروض المتعثرة، وشح السيولة المصرفية، وهبوط مستوى جودة المحافظ الاستثمارية والقيمة السوقية للضمانات المصرفية، وارتفاع مستوى التخصصات والإحتياطات المصرفية، وضعف في فعالية بعض الخدمات التي تقدمها المصارف، وتراجع مستوى أرباح المصارف والتي تنعكس على المستثمرين والمساهمين، وهو أمر يؤدي الى اضطراب العديد من المصارف الى ترشيح جهازها الإداري وتخفيض رواتب العاملين فيها وذلك ما يؤدي الى زيادة حجم البطالة في المجتمع (الحمداني، 2019: 70)

وقد أشارت دراسة (Abdulazeez Y.H. at al)، إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين أسعار النفط والغاز وأداء المصارف بصورة عامة، بالخصوص في البلدان المصدرة للنفط والغاز، كما في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يؤدي النمو الإقتصادي إلى نمو الأنشطة المصرفية، الربط بين أسعار النفط والغاز، حيث إن لصدمات أسعار النفط والغاز تأثيراً مباشراً على أداء المصارف، فزيادة أسعار النفط والغاز تؤدي إلى تحسين ونشاط واضح في الأداء المصرفي لهذه الدول، من خلال زيادة الإقتراض والسيولة المصرفية وعمليات الائتمان، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة للمودعين، بالخصوص للذين يضاربون بالنفط والغاز. ولا بد للإشارة من إن زيادة الإنفاق المالي في الحكومات المصدرة للنفط والغاز متأتي أصلاً من الطفرات الكبيرة في أسعار هذين المنتجين، لذا ينبغي دائماً على الجهات المختصة أن تراعي تنظيم نفقاتها وأن لا تعتمد على استمرار هذه الطفرات السعرية، بحيث تصمم آليات مراقبة جديدة على مستويات الإقتراض في المصارف منعا لحدوث مشكلة انخفاض السيولة (Saif-Alyousfi et al, 2021:20)، وفيما يخص علاقة أسعار النفط مع أسعار الفائدة، فقد أشار الكاتب والمحلل الإقتصادي (سلطان المهنا) من خلال مقالا نشر عبر صحيفة (الرياض السعودية)، أوضح فيه العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر الفائدة، ففي شهر يونيو 2006، أقر مجلس الكونجرس الأمريكي خلال اجتماع اللجنة المكلفة بالتحقيق في ارتفاع اسعار النفط، عن هنالك مبالغة من قبل المضاربين في الاسواق تسبب بارتفاع معدلات النفط الى مستويات كبيرة جداً، بالإضافة إلى سياسية البنك الاحتياطي الأمريكي والتي خفضت اسعار الفائدة الى مستويات قريبة من الصفر، مما جعل المضاربين والمستثمرين يتوجهون الى المضاربة في اسعار النفط وهو ما ساعد على ارتفاعها بشكل كبير، لان خفض اسعار الفائدة يزيد من حوافز الاستخراج مستقبلاً بدلاً من اليوم بهدف خفض كمية المعروض، بالإضافة الى ان خفض اسعار الفائدة يرفع حجم الطلب



على السلع التي تحتاج الى التخزين بكميات ضخمة وكبيرة مثل النفط بسبب تدني كلفة الاقتراض، وهو ما شجع المضاربين الى التحول من سوق السندات الى عقود السلع الاساسية (خاصة العقود الفورية) بسبب تدني العائد على سندات الخزنة مما يرفع الطلب على العقود الاجلة وبالتالي التسبب بحدوث فقاعة تؤدي باسعار النفط الفورية الى الارتفاع، من جهة اخرى زيادة اسعار الفائدة تؤدي الى العكس تماما وقد طبقها بنك الاحتياطي الفيدرالي في بداية الثمانيات في محاولة لخفض اسعار النفط <https://www.alriyadh.com/512835>.

2- سلوكيات بعض من مؤشرات القطاع النقدي العراقي مع اسعار الطاقة العالمية

يؤدي ارتفاع اسعار النفط والغاز الى ارتفاع الإيرادات المتحققة منهما وبالتالي إلى ارتفاع إجمالي الإيراد في الدول المصدرة، ومزيديا من المواقف والتأثيرات المالية الخارجية، وتعتبر عوائد سوق الأسهم الأبرز تأثيرا من تقلبات أسعار النفط والغاز، حيث يتوقع المستثمرون تأثير ارتفاع الاسعار على قطاع الشركات، ونمو الإنفاق الحكومي الأقوى بشكل عام، وبدوره يؤدي الإنفاق الحكومي الأقوى إلى ارتفاع نمو الإنتاج غير النفطي، وسيولة لقطاع الخدمات المصرفية أكبر ونمو الائتمان، وارتفاع أسعار العقارات، وارتفاع ميزانية المصارف، وفي حالة تراجع سعر النفط، يمكن لهذه التطورات أن تكون معاكسة تماما. (Khandelwal et al, 2017:33) و بالنظر إلى اعتماد إنتاج وتصدير النفط والغاز من الدول المصدرة بشكل عام، فإن العلاقات بين أسعار النفط والغاز وكذلك صلة إيراداتها مع الودائع المصرفية هي ذات أهمية سياسية كبيرة ليس فقط خلال الأزمات وفترات الركود ولكن أيضا خلال فترات الرخاء المالي، إذا أثرت أسعار النفط والغاز على ودائع البنوك المحلية، فإن هذه، بدورها، سيؤثر على حجم أنشطة الاقتراض، مما يحتمل أن تؤثر على النمو الاقتصادي في البلاد، حيث يعتبر النمو المنظم في أنشطة الاقتراض هو أهم أركان استقرار النظام المصرفي لأي اقتصاد. (Saif-Alyousfi, 2018: 3) وكما هو معلوم فإن الانخفاض الحاد والمستمر بأسعار الطاقة للبلدان الريفية و النامية المصدرة (النفط - الغاز) يؤثر وبشكل كبير على أرصدة الحسابات المالية والخارجية وترشيد الإنفاق العام بسبب انخفاض الإيرادات التي تعتمد بصورة كبيرة على عوائد الطاقة المصدرة، حيث يؤدي انخفاض الاسعار الى ظهور عجز في الانفاق للموازنة العامة للدولة.

المبحث الثالث: الجانب العملي والتطبيقي للدراسة

أولاً: توصيف الأساليب القياسية

1- (اختبار ت - Test): هو اختبار إحصائي يستخدم للكشف عن الدلالة في الفروق لمتوسط مجموعتين، مثلا المفاضلة بين طريقتين من طرق التدريس والكشف عن الفروق بين الذكور والإناث في التحصيل الدراسي.

2- اختبار الانحدار الخطي البسيط: حيث يستخدم الباحث هذا الاختبار لقياس كل من متغير مستقل على حدة، وهو يفسر العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وحسب المعادلة التالية:

$$Y=a+bX_1 \dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل y المتغير التابع للمعادلة وتمثل a قيمة الثابت أما b فهي ميل الانحدار على المتغير المستقل الاول X_1



3- تحليل التباين ثنائي الاتجاه - F - : هو أسلوب إحصائي يستخدم لمقارنة متوسطي مجموعتين أو أكثر في نفس الوقت.

4- معامل الارتباط **Coefficient Correlation (R)** : لمعرفة مدى ارتباط كل من سعر النفط الخام وسعر مكثفات الغاز والغاز المسال من ناحية وكل متغير تابع من متغيرات القطاع النقدي من ناحية أخرى، وكلما كانت النسبة قريبة من 1% كان لارتباط قوي.

5- معامل التحديد (R^2) لمعرفة القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، وكلما كانت النسبة قريبة من 100% كانت القوة التفسيرية قوية وتدل على علاقة ارتباط قوية أيضاً.

6- **value-P** : حساب معنوية النموذج.

7- β : وهي تقدير معالم المتغيرات المستقلة في كل نموذج مقترح، بالإضافة إلى تقدير معادلة ثابت الانحدار.

ثانياً: هيكل وتوصيف متغيرات الدراسة

نظراً لأهمية أسعار الطاقة في العراق وبالأخص أسعار النفط الخام التي تعتبر المورد الأساسي للتمويل، بالإضافة إلى كونه المنفذ الوحيد للحصول على العملة الأجنبية، وللوقوف على أهم النتائج النهائية والمستخلصة من الفترة 2018/1/1 لغاية 2020/12/31، ومدى تأثيراتها على المتغيرات التابعة للدراسة والمتضمنة بعض من مؤشرات القطاع النقدي العراقي، سوف يتم التعرف على الآتي:

1- إختبار الفترة الزمنية للدراسة: كما ذكر سابقاً، فإن فترة الدراسة تمتد من (2018/1/1) إلى (2020/12/31)، فقد تم الحصول على بيانات شهرية من شركة تسويق النفط والغاز العراقي، بعد إستحصل الموافقات الرسمية من قبل وزارة النفط، حيث تتضمن هذه البيانات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي المباعة بالدولار الأمريكي خلال المدة المذكورة للدراسة، بالإضافة إلى الإعتماد على التقارير والبيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي - الموقع الإحصائي، حيث تضمنت هذه التقارير بيانات خاصة بالمتغير التابع للدراسة (القطاع النقدي)، وبواقع (36) مشاهدة لجميع المتغيرات.

2- تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة :

أ- المتغير المستقل: ونقصد به أسعار الطاقة والتي تخص أسعار النفط العراقي الخام وأسعار الغاز العراقي، والذي يشمل الغاز المسال وغاز المكثفات، حيث يوضح الجدول رقم (5) متوسط أسعار النفط الخام الشهرية وجدول رقم (6) يوضح متوسط أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز الشهرية وبالدينار العراقي بعد تحويلها من خلال سعر الصرف، حيث سيتم إعتماد الدينار العراقي كعملة رئيسية في الجانب التطبيقي والعملي للدراسة.

• المتغير المستقل الأول - النفط الخام



جدول رقم (5) تحويل متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي إلى الدينار العراقي.

الأشهر	سعر برميل النفط العراقي بالدينار	الأشهر	سعر برميل النفط العراقي بالدينار
Jan,2018	78262.4	Jul,2019	71553.552
Feb,2018	73763.2	Aug,2019	79675.074
Mar,2018	73763.2	Sep,2019	69648.168
Apr,2018	79379.3	Oct,2019	67701.414
May,2018	86049.6	Nov,2019	70966.098
Jun,2018	84985.8	Dec,2019	74497.914
Jul,2018	85104	Jan,2020	71084.298
Aug,2018	84040.2	Feb,2020	58192.224
Sep,2018	90068.4	Mar,2020	33516.792
Oct,2018	92550.6	Apr,2020	17303.298
Nov,2018	75766.2	May,2020	25353.9
Dec,2018	66310.2	Jun,2020	40169.088
Jan,2019	66531.234	Jul,2020	48180.684
Feb,2019	72034.626	Aug,2020	51279.888
Mar,2019	75744.924	Sep,2020	47843.814
Apr,2019	79801.548	Oct,2020	45828.504
May,2019	78236.58	Nov,2020	49509.252
Jun,2019	71330.154	Dec,2020	62608.952

المصدر: <http://oapcdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:8>

*تم تحويل سعر البرميل الواحد من الدولار الى الدينار بالاعتماد على سعر الصرف لكل فترة.

• المتغير المستقل الثاني - الغاز المسال ومكثفات الغاز

جدول (6) اسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز بالدينار العراقي

التاريخ	اسعار غاز المكثفات	اسعار غاز المسال	المعدل الكلي لبيع الغاز	اسعار الصرف النافذة	اسعار الغاز بالدينار
Jan,2018	582.0075	495.414	538.71075	1184	637833.528
Feb,2018	537.7617	408.0744	472.91805	1184	559934.9712
Mar,2018	548.857	369.9138	459.3854	1184	543912.3136
Apr,2018	576.5837	362.289	469.43635	1183	555343.2021
May,2018	647.2723	412.2593	529.7658	1182	626183.1756
Jun,2018	601.4873	465.5	533.49365	1182	630589.4943
Jul,2018	629.1193	468.4667	548.793	1182	648673.326
Aug,2018	623.555	460.1534	541.8542	1182	640471.6644
Sep,2018	654.7423	506.5305	580.6364	1182	686312.2248
Oct,2018	626.2905	-----	626.2905	1182	740275.371



التاريخ	اسعار غاز المكثفات	اسعار غاز المسال	المعدل الكلي لبيع الغاز	اسعار الصرف النافذة	اسعار الغاز بالدينار
Nov,2018	492.3545	447.4615	469.908	1182	555431.256
Dec,2018	419.8517	282.2178	351.03475	1182	414923.0745
Jan,2019	409.5326667	308.6686	359.1006334	1182	424456.9486
Feb,2019	463.0426667	330.5785	396.8105834	1182	469030.1095
Mar,2019	503.3005	384.45375	443.877125	1182	524662.7618
Apr,2019	528.0233333	410.932	469.4776667	1182	554922.602
May,2019	520.458	447.7853333	484.1216667	1182	572231.81
Jun,2019	419.119	343.214	381.1665	1182	450538.803
Jul,2019	481.6786667	279.86	380.7693334	1182	450069.352
Aug,2019	428.66925	281.5271667	355.0982084	1182	419726.0823
Sep,2019	476.706	273.972	375.339	1182	443650.698
Oct,2019	463.3446667	-----	463.3446667	1182	547673.396
Nov,2019	490.7685	346.996	418.88225	1182	495118.8195
Dec,2019	525.693	308.6686	262.8465	1182	310684.563
Jan,2020	-----	530.3165	530.3165	1182	626834.103
Feb,2020	449.535	448.486	449.0105	1,182	530730.411
Mar,2020	379.9616667	184.718	282.3398334	1,182	333725.683
Apr,2020	156.656	119.056	137.856	1,182	162945.792
May,2020	257.07	219.8223	238.44615	1,182	281843.3493
Jun,2020	-----	340.969	340.969	1,182	403025.358
Jul,2020	266.7806667	385.4447	326.1126834	1,182	385465.1917
Aug,2020	272.6608	389.0125	330.83665	1,182	391048.9203
Sep,2020	279.478	385.0665	332.27225	1,182	392745.7995
Oct,2020	297.594	-----	297.594	1,182	351756.108
Nov,2020	-----	363.9745	363.9745	1,182	430217.859
Dec,2020	-----	423.2737	423.2737	1,304	551948.9048

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الشركة العراقية لتسويق النفط ومشتقاته.

ب- المتغير التابع: ونقصد بها بعض من مؤشرات ومتغيرات القطاع النقدي في العراق والتي تشمل البنك المركزي العراقي وقطاع المصارف التجارية العاملة في العراق وسوق العراق للأوراق المالية، علماً إن المتغيرات المستخدمة في الجانب العملي والتطبيقي هي (عرض النقد بالمعنى الواسع، سوق العراق للأوراق المالية، سعر الفائدة على ودائع التوفير، الائتمان النقدي، ودائع القطاع الحكومي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق، الاستثمار المحلي العراقي) بالإعتماد على البيانات الشهرية للمدة (2018 - 2020)، وكما يوضحها جدول رقم

(7)



جدول رقم (7) المتغيرات التابعة للدراسة

التاريخ	ودائع قطاع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية	اجمالي الائتمان النقدي	عرض النقد بالمعنى الواسع m2
Jan,2018	14,469,074	37,704,631	91,625,221
Feb,2018	14,656,342	38,097,622	90,831,209
Mar,2018	14,691,573	38,474,717	89,517,337
Apr,2018	14,672,384	38,553,277	89,802,803
May,2018	15,864,629	38,690,641	88,948,026
Jun,2018	16,382,560	39,125,637	90,973,298
Jul,2018	18,939,703	38,779,929	90,927,911
Aug,2018	20,901,607	38,637,915	91,487,579
Sep,2018	22,441,465	38,499,017	93,170,025
Oct,2018	22,072,703	38,464,040	92,856,914
Nov,2018	23,625,506	38,275,174	93,702,138
Dec,2018	22,272,569	38,486,947	95,390,725
Jan,2019	20,181,311	38,345,346	94,252,953
Feb,2019	20,271,078	38,812,308	93,722,387
Mar,2019	20,569,845	38,895,529	95,621,659
Apr,2019	20,983,791	39,119,325	97,104,080
May,2019	24,021,084	39,055,265	96,043,053
Jun,2019	23,237,501	39,160,620	98,466,307
Jul,2019	24,500,292	39,950,558	99,501,960
Aug,2019	25,175,435	41,027,703	100,943,654
Sep,2019	24,766,405	41,197,167	101,802,917
Oct,2019	26,172,866	41,836,046	102,719,522
Nov,2019	25,693,194	42,082,544	102,821,807
Dec,2019	26,575,051	42,052,511	103,441,131
Jan,2020	25,576,166	42,269,696	102,530,572
Feb,2020	22,781,645	42,661,939	105,677,133
Mar,2020	23,499,356	42,126,769	108,219,690
Apr,2020	23,074,737	42,501,844	110,696,059
May,2020	21,071,451	42,706,973	110,015,681
Jun,2020	19,862,130	43,734,641	110,254,072



111,106,913	46,739,089	22,691,623	Jul,2020
111,674,519	46,455,719	23,891,783	Aug,2020
112,494,374	47,299,950	20,981,471	Sep,2020
111,817,097	47,530,337	21,288,149	Oct,2020
113,735,480	47,684,519	21,561,997	Nov,2020
119,906,260	49,817,737	25,262,846	Dec,2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

رابعا: اختبار وتحليل علاقة الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة

1- اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية: اختبار عينة بيانات الطاقة، كما في الجدول رقم (1) الخاصة بأسعار النفط الخام مع متغيرات القطاع النقدي، وجدول رقم (2) الخاصة بأسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز مع متغيرات القطاع النقدي في العراق، حيث تظهر الجداول نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الطاقة كمتغير مستقل ومتغيرات القطاع النقدي العراقي، كمتغير تابع، فضلاً عن قيم (T) و (F) المحتسبة والجدولية والقرار الخاص لكل من المتغيرات المستقلة للفرضية الرئيسية.

جدول رقم (1) نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار النفط الخام وبعض من متغيرات القطاع النقدي في

العراق

القرار	قيمة معامل الارتباط R	قيمة (f) الجدولية 2.634	قيمة (t) الجدولية 1.960	المتغير التابع	المتغير المستقل
		قيمة (F) المحتسبة	قيمة (T) المحتسبة	متغيرات القطاع النقدي في العراق	
نرفض فرضية العدم H0	-0.783	53.718	-7.329	عرض النقد بالمعنى الواسع	أسعار النفط الخام
نقبل فرضية العدم H0	-0.207	1.526	-1.235	ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية	
نرفض فرضية العدم H0	-0.637	23.193	-4.816	إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss



جدول رقم (2) نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز وبعض من متغيرات القطاع النقدي في العراق

القرار	قيمة معامل الارتباط R	قيمة (f) الجدولية	قيمة (t) الجدولية	المتغير التابع	المتغير المستقل
		قيمة (F) المحتسبة	قيمة (T) المحتسبة	متغيرات القطاع النقدي في العراق	
نرفض فرضية العدم H0	-0.645	24.265	-4.926	عرض النقد بالمعنى الواسع	أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز
نقبل فرضية العدم H0	-0.321	3.918	-1.976	ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية	
نرفض فرضية العدم H0	0.483	10.641	-3.214	إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

أ. نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الطاقة وعرض النقد بالمعنى الواسع

تشير نتائج الجدول رقم (1) إلى وجود علاقة ارتباط وأثر عكسية بين أسعار النفط الخام وعرض النقد بالمعنى الواسع وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.783) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبمستوى دلالة (0.000)، أي بدرجة ثقة (95%) ، وهي علاقة ارتباط قوية ومؤثرة ذات دلالة إحصائية، أما القوة التفسيرية للعلاقة (R²) فقد كانت 0.613، أي إن النموذج يفسر 61% من حجم العلاقة بين المتغيرين، وهي نسبة كبيرة يمكن الاعتماد عليها بتفسير علاقة الارتباط بين المتغيرين.

أما نتائج جدول رقم (2) فتظهر وجود علاقة ارتباط عكسية أيضاً، بمعامل ارتباط بلغ (-0.645) وهي قيمة معنوية عند مستوى 5%، وبمستوى دلالة 0.000، أما القوة التفسيرية للعلاقة بين المتغيرين فقد كانت 0.416، أي إن النموذج يفسر 41% من حجم العلاقة بين المتغيرين.

وقد أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط لعرض النقد بالمعنى الواسع بلغت (53.718) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.634) مدعوماً بمستوى دلالة بلغ (0.000)، مما يعني وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وعرض النقد بالمعنى الواسع. وقد ظهرت معادلة الانحدار التقديرية التالية:

$$M2 = 1249686.7 - 372.011 X1 \dots\dots\dots (1)$$

وهي تفسر مأمقاره 61% من العلاقة بين أسعار النفط وعرض النقد بالمعنى الواسع، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا نرفض فرضية العدم H0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط الخام وعرض النقد بالمعنى الواسع M2).



أما قيمة (F) المحتسبة للغاز المسال ومكتثات الغاز فقد كانت (24.265)، وهي أكبر من قيمتها الجدولة، مدعوماً بمستوى دلالة بلغ 0.000 عند مستوى 5%، مما يعني وجود علاقة أثر معنوية بين أسعار الغاز وعرض النقد بالمعنى الواسع، أما معادلة الانحدار الخطي البسيط لعرض النقد مع أسعار الغاز فقد كانت:

$$M2=122179659.6-44.219X1 \dots\dots\dots (2)$$

وهي تفسر 41% من حجم العلاقة بين المتغيرين، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا نرفض فرضية العدم والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الغاز المسال ومكتثات الغاز وعرض النقد بالمعنى الواسع (M2)).

ب. نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الطاقة و ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية العاملة في العراق.

تشير نتائج الجدول رقم (1) إلى وجود علاقة ارتباط وأثر عكسية بين أسعار النفط الخام و ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية العاملة في العراق، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.207) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبمستوى دلالة (0.225)، أي بدرجة ثقة (95%)، وهي علاقة ارتباط ضعيفة غير مؤثرة ليست ذا دلالة إحصائية أو معنوية، أما القوة التفسيرية للعلاقة (R2) فقد كانت 0.043، أي إن النموذج يفسر 4% من حجم العلاقة بين المتغيرين، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها بتفسير علاقة الارتباط بين المتغيرين.

أما نتائج جدول رقم (2) والخاصة بأسعار الغاز المسال ومكتثات الغاز، فتظهر النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية بلغت (-0.321) وهي قيمة غير معنوية أو دالة إحصائية تحت مستوى 5%، مدعوماً بمستوى دلالة بلغ 0.056، وهي قيمة أكبر من 5%، وهي علاقة ضعيفة غير مؤثرة.

وقد أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط لودائع الحكومة المركزية مع أسعار النفط، بلغت (1.526) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.634) مدعوماً بمستوى دلالة بلغ (0.225)، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط و ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية العاملة في العراق.

وقد ظهرت معادلة الانحدار التقديرية التالية:

$$M2=24164864.31 - 39.712 X1 \dots\dots\dots (3)$$

وهي تفسر مأمقاره 4% من العلاقة بين أسعار النفط و ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية العاملة في العراق، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا نقبل فرضية العدم H0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط الخام و ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية العاملة في العراق).

أما قيمة (F) المحتسبة للغاز المسال ومكتثات الغاز فقد كانت (3.918)، وهي أكبر من قيمتها الجدولة، مدعوماً بمستوى دلالة بلغ 0.056 عند مستوى 5%، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية بين أسعار الغاز



و ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية العاملة في العراق، أما معادلة الإنحدار الخطي البسيط للودائع مع أسعار الغاز فقد كانت:

$$DG=25895198.60 - 8.878X1 \dots\dots\dots (4)$$

وهي تفسر 4% من حجم العلاقة بين المتغيرين، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا نرفض فرضية العدم والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز و ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية العاملة في العراق).

ت. نتائج علاقة الارتباط والأثر بين أسعار الطاقة وإجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية في العراق. تشير نتائج الجدول رقم (1) إلى وجود علاقة ارتباط وأثر عكسية بين أسعار النفط الخام وإجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.637) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبمستوى دلالة (0.000)، أي بدرجة ثقة (95%) ، وهي علاقة ارتباط مؤثرة ذا دلالة إحصائية او معنوية، أما القوة التفسيرية للعلاقة (R2) فقد كانت 0.406، أي إن النموذج يفسر 40% من حجم العلاقة بين المتغيرين، وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها بتفسير علاقة الارتباط بين المتغيرين.

أما نتائج جدول رقم (2) فتظهر وجود علاقة ارتباط طردية، بمعامل ارتباط بلغ (0.483) وهي قيمة معنوية عند مستوى 5%، وبمستوى دلالة 0.003، أما القوة التفسيرية للعلاقة بين المتغيرين فقد كانت 0.233، أي إن النموذج يفسر 23% من حجم العلاقة بين المتغيرين.

وقد أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط لإجمالي الائتمان النقدي هي (23.193) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.634) مدعوماً بمستوى دلالة بلغ (0.000)، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وإجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق.

وقد ظهرت معادلة الإنحدار التقديرية التالية:

$$CCR=49085223.60 - 117.656X1 \dots\dots\dots (5)$$

وهي تفسر مامقداره 40% من العلاقة بين أسعار النفط الخام وإجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا نرفض فرضية العدم H0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط الخام و إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق).

أما قيمة (F) المحتسبة للغاز المسال ومكثفات الغاز فقد كانت (10.641)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، مدعوماً بمستوى دلالة بلغ 0.003 عند مستوى 5%، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الغاز و إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق ، أما معادلة الإنحدار الخطي البسيط للودائع مع أسعار الغاز فقد كانت:

$$CCR=47582541.70 - 12.855X1 \dots\dots\dots (6)$$



وهي تفسر 40% من حجم العلاقة بين المتغيرين، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا نرفض فرضية العدم والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الغاز المسال ومكثفات الغاز و إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق).

المبحث الرابع

الإستنتاجات والتوصيات

مما تقدم وفي ظل عرض شروحيات نظرية وقياسية عن أسعار الطاقة وعلاقتها ببعض من متغيرات القطاع النقدي في العراق، وخلال المدة 2018-2020 توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- الإستنتاجات

أ. تعتبر التقلبات في أسعار الطاقة مهمة بشكل أساسي للإقتصادات القائمة على إيرادات الطاقة، ولاسيما الدول المنتجة والمصدر مثل دول الخليج والعراق بصورة خاصة، والتي تنتج أكثر من 80% من إجمالي إيراداتها المالية من مصادر الطاقة.

ب. إن انعكاسات تقلبات أسعار النفط السلبية على مؤشرات القطاع المصرفي وأداء المصارف بصورة عامة، له العديد من الأوجه الإقتصادية والنواحي التي تتداخل مع بعضها منها إنخفاض نمو تدفق الودائع المصرفية والسيولة المصرفية والائتمان المصرفي.

ت. وجود علاقة ارتباط و أثر (عكسية) بين أسعار الطاقة (نفط - غاز) وعرض النقد بالمعنى الواسع، تحت مستوى معنوية 5%، وبدرجة ثقة 95%، حيث كانت قوة الارتباط للنفط الخام هي (78- %) وللغاز (64- %)، أما القوة التفسيرية لعلاقة الأثر فكانت للنفط الخام (61%) مدعوما بمستوى دلالة بلغ 0.000 وهو ما يشير الى معنوية العلاقة والتي يمكن الاعتماد عليها بتفسير علاقة الارتباط والاثر بين المتغيرين، أما للغاز المسال ومكثفات الغاز فقد كانت (41%).

ث. وجود علاقة ارتباط و أثر (عكسية) بين أسعار الطاقة (نفط - غاز) و إجمالي ودائع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية العاملة في العراق، لكنها علاقة غير معنوية أو دالة إحصائياً عند مستوى 5%، مما يعني إن العلاقة لا يمكن تفسيرها والإعتماد عليها بتفسير نتائج العلاقة، إذا وحسب المعطيات فإننا نرفض فرضية الوجود H1 التي تؤكد وجود علاقة ارتباط وأثر معنوية دالة إحصائية بين المتغيرين.

ج. جود علاقة ارتباط وأثر عكسية ذات دلالة معنوية بين أسعار الطاقة وإجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق، وبنسبة ارتباط بلغت (63- %) للنفط الخام و (48- %) للغاز المسال ومكثفات الغاز، وقدرة تفسيرية لعلاقة الأثر بلغت 63%، للنفط الخام و 40% للغاز المسال ومكثفات الغاز، وهي نسبة كبيرة لتفسير علاقة الاثر والارتباط بين المتغيرين، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها بتفسير النتائج التي تظهر على متغيري الدراسة.

2- التوصيات



أ. من الضروري إتباع إستراتيجية وخطط إقتصادية متوسطة المدى أو بعيدة المدى الغرض منها تلافي التقلبات الغير معلومة في أسعار الطاقة بصورة عامة والنفط الخام بصورة خاصة، كون العراق من البلدان التي تعتمد وبدرجة كبير على الإيرادات التصديرية المتحققة من بيع النفط الخام لتمويل نفقات الدولة العامة.

ب. ضرورة توفير بيئة مناسبة وأمنة من قبل المصارف التجارية للمستثمرين بإختلاف معنوياتهم، بالتعاون مع البنك المركزي العراقي الذي يقدم التسهيلات ويبسط الإجراءات القانونية لعمل المصارف التجارية في العراق بما يناسب المستثمرين المحليين والاجانب.

ت. ضرورة متابعة ملف الغاز المسال ومكتنقات الغاز وعدها مصدر مهم لتتويع الإيرادات العراقية، فلا بد من وضع آلية عمل للنهوض بواقع صناعات الغاز الطبيعي في العراق، ومنع الهدر الكبير في استثمار الغاز العراقي.

ث. لابد من إصلاح شامل وهيكلية شاملة للنظام النقدي في العراق بما يلائم المتطلبات الحديثة والتي تساهم بتطوير القطاع المصرفي والإستثماري، وبالتالي تنشيط لحركة الإقتصاد العراقي.

المصادر

1- العربية:

أ- الكتب

1. الهيتي، احمد حسين. (2000). اقتصاديات النفط:الموصل:دار الكتب للطباعة والنشر.
2. حسن، محروس. (1993). الاسواق المالية و الاستثمارات المالية. جامعة عين شمس.
3. إدوارد س. كاسيدي، بيتر ز. غروسمان . (2011). مدخل إلى الطاقة المصادر والتكنولوجيا والمجتمع. ترجمة: صباح صديق الدموجي - محمد الشخيلي الناشر: المنظمة العربية للترجمة الطبعة: 1 مجلدات: 1.

ب- الرسائل والاطاريح العربية والمذكرات

1. عبد الحق، أحمد شيشي و محمد، بن زية. (2017). دور الاسواق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض الدول العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير/ قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد لوضياف بالمسيلة.
2. ابراهيم، مفتاح و فاضل ، سباح محمد. (2011). العملة الاوربية الموحدة و انعكاسها على الاقتصاد الجزائري. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية . قسم نقود مالية و بنوك، معهد العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، الجزائر.
3. ماطي، مريم. (2009). إستقلالية البنوك المركزية و أثرها على فعالية السياسة النقدية –حالة بنك الجزائر-. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية شعبه التحليل الاقتصادي تخصص إحصاء و اقتصاد تطبيقي، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-

ج- مجلات ودوريات

1. صدام، عباس كريم و محمود، داغر محمود محمد (2018). قياس و تحليل علاقه بين تقلبات مؤشرات اسواق المال الامريكه و تقلبات اسعار النفط الخام. مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية 24(104)، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق.



2. رجب، علي. (2012). تطور مراحل تسعير النفط الطبيعي في الأسواق الدولية. مجلة النفط والتعاون العربي، 38(141).
3. عبد العالي، أمجد صباح و ضويغ، أحمد جزيور. (2017). مستقبل قطاع الطاقة في العراق في ظل استراتيجيات الطاقة للمدة (2012-2030). مجلة الاقتصاد الخليجي. العدد 33، جامعة البصرة .
4. ناقل ، أخلاص قاسم. (2014). دور النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003. مجلة قضايا سياسية ، 37(38) 184-169. جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
5. المشهداني، بان علي. (2017). دور السياسة الإنتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(38).

2- المصادر الأجنبية

1. Alqahtani, F., Samargandi, N., & Kutan, A. M. (2020). The influence of oil prices on the banking sector in oil-exporting economies: Is there a psychological barrier?. *International Review of Financial Analysis*, 69, 101470.
2. Bhattacharyya, S. C. (2011). *Energy Economics: Concepts, Issues, Markets and Governance*. London: Springer-Verlag London Limited
3. Jawda, D. N. H., & Jaafar, H. N. (2018). The Developmental Effects of Oil Industry in Iraq (Developmental of Oil Industry and Ist Reflection on Environment in Iraq). *Economic Sciences*, 13(51).
4. Khandelwal, P., Miyajima, K., & Santos, A. (2017). The impact of oil prices on the banking system in the Gulf Cooperation Council. *Journal of governance & regulation*, (6, Iss. 2), 32-47.
5. Mabro, R. (1984). *On oil price concepts*. Oxford Institute for Energy Studies.
6. Mishkin, F. S. (2004). *The Economics of Money, Banking and Financial Markets*. International Edition.
7. Mishkin, F. S. (2004). *The Economics of Money, Banking and Financial Markets*. International Edition.
8. Mort Walker (1996), *CONCEPT OF ENERGY*, United States: Centre Daily Times, Page 8, Part Chapter 2. Edited.
9. Saunders, A & Cornett, M. (2012). *Financial Markets and Institutions*. Fifth edition.
10. Singh, S. N. (2015). *Non Conventional Energy Resources*. Pearson Education India.
11. Team, G. E. A. W. (2012). *Global energy assessment*. Cambridge Books.
12. the Global Oil & Gas Team. (2013). *Oil & gas for beginners*. Deutsche Bank. Retrieved, 4(22), 2016.

المواقع

1. <https://www.alarabiya.net>
2. <https://www.alriyadh.com/512835>